

الحروف عند ابن جني في معجم لسان العرب

وسن فرحان طوفان
أ.م.د.جنان محمد مهدي
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات – قسم اللغة العربية

الخلاصة

فقد أختارنا موضوع البحث وهو (الحروف عند ابن جني في معجم لسان العرب) وذلك لمعرفة رأي ابن جني في هذه الطائفة من الألفاظ ومقارنتها بأراء العلماء الذين سبقوه لمعرفة شخصية هذا العالم اللغوي.

Letters in the Dictionary of Ibn Jinnie Tongue of Arabs

Wsun Farhan Tufan Assis. Prof. Dr. Jinan Mohammed Mahdi
Baghdad Univ. - College of Education for Woman - Department of Arabic
Language

Abstract

We have chosen the subject of the research (the letters at Ibn Jinnie in the lexicon of the tongue of the Arabs) in order to know the opinion of Ibn Jinnie in this range of words and compare them with the opinions of scientists who preceded him to know the personality of this linguistic world.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي لولاه ما جرى قلم ، ولا تكلم لسان ، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وحبيب الحق محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين ومن سار على نهجه الى يوم الدين.
أما بعد:

يتناول هذا البحث موضوع (الحروف عند ابن جني في معجم لسان العرب) وهو دراسة لغوية من الجانب النحوي ، إذ عُني ابن جني بدراسة اللغة من جوانبها كافة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، وكان عبقرياً فذاً لا تغفل جهوده اللغوية في الدرس العربي لذا فقد عكف الباحثون على دراسة مصنفاته لكنهم أغفلوا دراسة آرائه النحوية في أشهر معجم وأكبره الذي ضمّ خمس مجلدات وهو معجم لسان العرب.
وطبيعة الموضوع اقتضت تقسيم البحث على تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة. عرض التمهيد نبذة عن الحرف وتعريفه لغةً واصطلاحاً
أما المباحث فهي :

المبحث الأول: فكان عن الحروف الأحادية

المبحث الثاني: فكان عن الحروف الثنائية

المبحث الثالث: فكان عن الحروف الثلاثية

المبحث الرابع: فكان عن الحروف ما فوق الثلاثية.

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصل إليها هذا الموضوع.

التمهيد

الحرف لغةً

أجمع المعجميون العرب ومنهم الخليل وكراع النمل والصاحب بن عباد والجوهري وابن فارس وغيرهم على معانٍ معينة جاءت بها كلمة الحرف، فاتفقوا أن المعنى الأصلي له هو الطرف والجانب والحد والشفير⁽¹⁾. فحرف السفينة هو جانب شقها⁽²⁾. والحرف: الناقة الضامر وسُميت بذلك تشبيهاً بحرف الجبل⁽³⁾. وحرف الجبل هو جانبه⁽⁴⁾. وحرف السيف حده.... وعلى حرفٍ واحد، أي طريقة واحدة⁽⁵⁾.

أما ابن منظور فأشار بأنها الأداة الرابطة ؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل نحو عن وعلى وغيرها⁽⁶⁾.

أما اصطلاحاً: فقد عرّفه سيبويه بأنه ((ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل نحو: ثم، وواو القسم....)).⁽⁷⁾

وأشار السيرافي إلى أن معنى قول سيبويه: هو حرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فمثلاً أن الحروف تأتي للتوكيد،

كقولك: أن زيدا أخوك، وللنفي كقولك: ما زيدا أخاك.... وغير ذلك من المعاني التي تحدثها الحروف في الاسم والفعل....⁽⁸⁾
فالحرف هو قسم من أقسام الكلام؛ الذي ينقسم الى: اسم وفعل وحرف، فالاسم هو ما دلّ على الذات، والفعل هو ما دلّ على معنى مجرد من الذات، والفعل يدل على زمن وهذا الزمن إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل.

2. كم

هو اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وله موضعان، أحدهما: تكون استفهامية أي حرف مستفهم به بمنزلة كيف وأين، وكذلك تكون بمنزلة عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها، وثانيهما: تكون خبرية أي أن معناها معنى رُب إلا أن كم اسم ورُب حرف، ومن ذلك يذكر المرادي أن كم الاستفهامية لم يختلف النحويون في اسميتها، أما كم الخبرية فزعم بعض النحويين أنها حرف.⁽³⁴⁾

وأشار ابن عصفور إلى إن (كم) الاستفهامية تستدعي جواباً، أما الخبرية فلا تستدعي جواباً وكلاهما مبني. فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام الهمزة، أما الخبرية بُنيت لتضمنها معنى رُب...⁽³⁵⁾ وقد اختلف البصريون والكوفيون في (كم) أبسطة هي أم مركبة، فذهب البصريون إلى أنها بسطة مفردة وضعت للعدد، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها مركبة ومنهم الكسائي والفرّاء إذ بيّنوا أن كم مركبة من (كاف) التشبيه و (ما) الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها وذلك لكثرة الاستعمال⁽³⁶⁾

وقدّم كل من البصريين والكوفيين دليلاً لما ذهبوا إليه، فكان دليل الكوفيين أن (كم) مركبة هو أن الأصل في (كم) (ما) وزيدت عليها (الكاف)؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو (هذا)، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: **ج ج ج ج** ⁽³⁷⁾ فكذلك ها هنا أيضاً: زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال في (كم مالك): كما مالك، ثم أنهم حذفوا ألف (ما) الاستفهامية وسكنوا الميم وذلك لكثرة جريانها على ألسنتهم⁽³⁸⁾. أما البصريون فذهبوا إلى أن (كم) مفردة إذ قالوا: ((إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الأفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة))⁽³⁹⁾.

وأما الجواب عما ما ذهب إليه الكوفيون أن (كم) هي (ما) وزيدت عليها (الكاف) فهو مجرد دعوى ليس لها دليل ولا معنى⁽⁴⁰⁾.

وقد ذكر ابن منظور رأي ابن جنّي في (كم) الاستفهامية واستعمال معدودها معرفة، ((قال: أبو داود يصف فرساً

فقصرن الشتاء بعد عليه هو للذود أن يقسمن جار

أي حُبسُن عليه يَشْرَبُ ألبانها في شدة الشتاء.

قال ابن جنّي: وهذا جواب (كم)، كأنه قال قُصِرْنَ عليه، و(كم) ظرف ومنصوبة الموضع، فكان قياسه أن يقول ستة أشهر لأن (كم) سؤال عن قدر من العدد محصور، ففكرة هذا كافية من معرفته، ألا ترى أن قولك عشرون والعشرون وعشرون فاندته في العدد واحدة؟ لكن المعدود معرفة في جواب (كم) مرة، ونكرة مرة أخرى، فأستعمل الشتاء وهو معرفة في جواب (كم)، وهذا تطوع بما لا يلزم وليس عيباً بل هو زائد على المراد، وإنما العيب أن يُقَصِّرَن في الجواب عن مقتضى السؤال، فأما إذا زاد عليه فالفضل له...⁽⁴¹⁾ فابن جنّي أشار إلى (كم) الاستفهامية وجعل معدودها معرفة؛ لأنه ذكر أن المعدود سواء كان معرفة أو نكرة فاندته في العدد واحدة. ويبيّن أن جعله معدود (كم) الاستفهامية معرفة ليس عيباً بل هو زائد على المراد، وإنما العيب إذا قصّر في الجواب عن مقتضى السؤال.

وقال أبو القاسم الزجاجي: ((أعلم أن ما بعد (كم) منصوب ابداً إذا كانت استفهاماً على التمييز إلا أن يدخل عليها حرف خفض فيكون لك فيما بعدها النصب على أصل الاستفهام والخفض على إضمار (من) ثم قال ولا خلاف في هذا بين النحويين جميعاً))⁽⁴²⁾.

وذكر الحريري أن (كم) الخبرية تجر ما بعدها، والاستفهامية تنصب ما بعدها على التمييز تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز، و(كم) الاستفهامية تقع في عدة مواقع منها قد تقع موقع المفعول به نحو قولك: كم رجلاً رأيت، وقد تقع موقع المبتدأ، وموقع الجار والمجرور، فتكون تارة مجروره بحرف الجر وتارة مجرورة بالإضافة⁽⁴³⁾. أما ابن هشام فذهب إلى ((أن تميز الخبرية واجب الخفض، وتميز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جرّه مطلقاً...))⁽⁴⁴⁾

وقد ذكر السيوطي ثلاث مذاهب في جر تميز الاستفهامية وهي⁽⁴⁵⁾: 1- لا يجوز جر تميز الاستفهامية، 2- نعم يجوز، 3- الجواز بشرط أن يدخل على (كم) حرف جر.

3. مذومند

وهما لفظان مشتركان قد يكونان اسمين أو حرفين، وهذا مذهب الجمهور⁽⁴⁶⁾. ولهما ثلاث حالات، الحالة الأولى: أن يليهما اسم مجرور، فقيل هما اسمان مضافان، والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، والحالة الثالثة: أن يليهما الجُمْل الفعلية أو الاسمية.⁽⁴⁷⁾

وأشار المبرد إلى أن مُذ إذا وقع الاسم بعدها مرفوع فهي مبتدأ وما بعدها خبر وإذا كان الاسم بعدها مجرور فحينئذ تكون بمنزلة حروف الخفض نحو قولك: أنت عندي مُذ اليوم، أي في اليوم، أما مند فبأبها أكبر لأنها بمنزلة ابتداء الغاية، وبمنزلة حرف الجر (من)، نحو قولك: لم أرك منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة، والذي يدل على أن مُذ اسم وذلك أن عينها محذوفة فهي مخففة من مند والحذف لا يكون في الحروف وإنما يكون في الأسماء⁽⁴⁸⁾

أما ابن هشام فقال: ((والصحيح أنهما حرفا جرّ بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان الزمان حاضراً...))⁽⁴⁹⁾

وقد ذهب ابن جني إلى أن مُذ أصلها منذ، وذلك حين قال: ((لكنه الأصل الأقرب، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة وإثما ضمت لالتقاء الساكنين إبتاعاً لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول؛ قال: فأما ضم ذال منذ فإثما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر، وبذلك على أن حركتها إثما هي لالتقاء الساكنين، أنه لما زال التقاءهما سكنت الذال، فضمُّ ذال إذاً في قولهم مذُ اليوم ومذُ الليلة إثما هو ردُّ إلى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأصل...))⁽⁵⁰⁾. ولا ابن جني رأي آخر يثبت فيه أن مذ أصلها منذ وذلك حين قال: ((قد تحذف النون من الاسماء عيناً في قولهم (مذ) وأصله (مذ)، ولو صغرت (مذ) اسم رجل لقلت منيد، فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فُعَيْل))⁽⁵¹⁾ وكذلك أيضاً ذهب جمهور النحويين إلى أن مُذ أصلها منذ، ومن أدلتهم على ذلك هي:

1. إن مُذ عند تصغيرها يقال فيها مُنَيْذ، وعند تكبيرها يقال: أمناذ فترد النون المحذوفة؛ لأن عند التصغير والتكبير يُرد المحذوف.⁽⁵²⁾
2. إن ذال مُذ إذا التقت بساكن فيجوز فيها الضم والكسر.⁽⁵³⁾

وقال المالقي: ((والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من منذ بدليل التصغير المذكور وهو يردُّ الأشياء إلى أصلها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف))⁽⁵⁴⁾.

أما ابن ملكون⁽⁵⁵⁾ فقد خالف جمهور النحويين وذهب إلى: ((إن مذ ليست محذوفة من منذ. وقال: لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف))⁽⁵⁶⁾. فابن ملكون عدّها من ضمن الحروف ويبيّن أن الحذف لا يدخل على الحروف وإثما على الاسماء فقط.

ومنذ عند البصريين بسيطة لا تركيب فيها⁽⁵⁷⁾. وعند الكوفيين مركبة ولكنهم اختلفوا في طريقة تركيبها فذهب الفراء إلى أنها مركبة من حرفين هما (من و ذو) و (ذو) بمعنى الذي في لغة طيء⁽⁵⁸⁾. أما أبو البركات الأنباري فقد أثبت بطلان قوله هذا إذ قال: ((والذي يبطل ما ذهب إليه الفراء أن (ذو) التي بمعنى (الذي) إثما تستعملها طيء خاصة، "مذ يومان" بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة (ذو) بمعنى الذي مع من على زعمكم دون سائر المواضع؟ وهل ذلك ألا تحكم محض لا دليل عليه))⁽⁵⁹⁾.

وقد ذهب غير الفراء من الكوفيين إلى أنها مركبة من حرفين هما (من و إذ): من الجارة وإذ الظرفية⁽⁶⁰⁾. أيضاً ردّ قولهم هذا صاحب الإنصاف إذ قال: ((أما قولهم: إنهما مركبتان من (من و إذ) فلنا لا نسلم، وأي دليل يدل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل))⁽⁶¹⁾.

أما المرادي فقد كان من المؤيدين لمذهب البصريين إذ ذكر إن الكوفيين في تقديرهم لهذه الأقوال تكلفات واهية، والصحيح هو مذهب البصريين، وذكر أن فيهما لغتان: ضم الميم وهي الفصحى، وكسر الميم وهي لغة سليم.⁽⁶²⁾

المبحث الثالث

الحروف الثلاثية

1. لكن

(لكنّ) المشدودة هي من أخوات (أنّ)، ومعناها الذي أتفق عليه ولا خلاف فيه هو الاستدراك⁽⁶³⁾، وقد زاد الأشبيلي والمرادي معنى آخر لها هو التوكيد⁽⁶⁴⁾، وأضاف المالقي أيضاً معنى آخر لها وهو الأضراب إذا كانت حرف ابتداء⁽⁶⁵⁾. واختلف البصريون والكوفيون في أصلها أبسيطة هي أم مركبة؟

فذهب البصريون إلى أنها بسيطة في حين ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وقد اختلف الكوفيون في طريقة تركيبها، فذكر الفراء: إذا شددت نونها نصبت العربُ بها؛ لأن أصلها: إنَّ عبد الله قائم، فزيدت على (أن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرف واحد⁽⁶⁶⁾. وذكر ابن هشام رأياً آخر للفراء يقول فيه: ((أصلها لكن أنّ فطرحتم الهمزة ونون لكنّ للساكنين))⁽⁶⁷⁾. أما عند سائر الكوفيين فهي مركبة من (لا) و(إنّ) والكاف زائدة لا للتشبيه وحذفت الهمزة للتخفيف. ودليلهم على ذلك هو دخول اللام على خبرها⁽⁶⁸⁾.

وعند ابن جني مركبة أيضاً، إذ ورد رأيه في لسان العرب حين قال: ((القول في ألف لكنّ ولكنّ أن يكونا أصلين لأن الكلمة حرفان لا ينبغي أن توجد الزيادة في الحروف، قال: فإن سميت بهما ونقلتهما إلى حكم الأسماء حكمت بزيادة الألف، وكان وزن المثقلة فاعلاً، ووزن المخففة فاعلاً، وأما قرأتهم: لكنّا هو الله ربي فأصلها لكنّ أنا⁽⁶⁹⁾، فلما حذفت الهمزة للتخفيف وأقيت حركتها على نون (لكن) صار التقدير لكننا، فلما اجتمع حرفان مثلاًن كره ذلك، كما كره شدد وجلل، فأسكنوا النون الأولى، وأدغموها في الثانية فصارت لكنّا، كما أسكنوا الحرف الأول من شدد وجلل فأدغموه في الثانية فقالوا جَلَّ وشدَّ، فاعتدوا بالحركة وإن كانت غير لازمة...))⁽⁷⁰⁾.

فابن جني وافق الفراء في تركيب (لكنّ) من (لكنّ) و (إنّ) ونجد ابن فارس يؤيد ما ذهب إليه ابن جني والكوفيون من تركيب (لكنّ)، إذ قال: ((ومما يدل على أن النون في لكن بمنزلة إن خفيفة أو ثقيلة، أنك إذا ثقّلت النون بها نصبت بها، وإذا خففتها رفعت بها))⁽⁷¹⁾.

ويوضح الدكتور إبراهيم السامرائي سبب اختلاف علماء العربية في تركيب (لكنّ) بقوله: ((أنهم لم يستكملوا أدوات البحث اللغوي في اللغة العربية وذلك يقتضيه النظر في اللغات السامية الأخرى ليستطيعوا أن يقطعوا رأي علمي أصيل. ذلك أن النظر في العبرية يهدي الباحث إلى القول بتركيب هذه المادة من (لا) و(كن) التي تعني في العبرية (هكذا) وبهذا قال براجشتراسر في محاضراته الموسومة بالتطور النحوي للغة العربية⁽⁷²⁾). فإبراهيم السامرائي يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون من

تركيب (لكن) من (لا) والأحرف الزائدة الأخرى ويبين أن هذا التركيب هو أقرب إلى الصواب وأهدى إلى الطريق الصحيح الذي توصل إليه بالفطنة والنظر السديد.⁽⁷³⁾

وذكر ابن جني مسألة أخرى في لكن وهو أن ألف لكن المخففة والمشددة هي أصل وليست زائدة؛ لأنه يُعدّ من الحروف والحروف لا ينبغي أن توجد فيها زيادة، وأما إذا نقلتها إلى الاسماء حكمت بزيادة الألف وكذلك يعدّها سيبويه من ضمن الحروف فوضع لها باباً قال فيه: ((هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الاسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي لكن، وإنما، وكأنا، وإذ، ونحو ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الاسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها، إذا كانت لا تُغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل)).⁽⁷⁴⁾

وجعل المبرد (لكن) المخففة من حروف العطف⁽⁷⁵⁾. وتبعه ابن جني في رأيه هذا إذ ذكر أن (لكن) إذا كانت مشددة تكون ناصبة للاسم ورافعة للخبر.... وإذا كانت مخففة أهملت وخرجت من ذلك الباب وأصبحت تحتسب ضمن حروف العطف.⁽⁷⁶⁾

وأما يونس فقد أجاز عمل (لكن) وإن كانت مخففة فلا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل (إن) و (أن) فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجاً عما كانا عليه قبل التخفيف ولم يبطل عملهما فكذلك (لكن) لم تخرج عما كانت عليه قبل التخفيف فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بـ لكن⁽⁷⁷⁾. وفي رأيه هذا خالف المبرد وابن جني وقد اتفق ابن يعيش مع ابن جني في عدّ ألف (لكن) أصل إذ قال: ((أما (لكن) فحرف نادر البناء لا مثال له في الاسماء والأفعال وألفه أصل لأنّ لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة، فلو سميت به لصار اسماً وكانت ألفه زائدة....)).⁽⁷⁸⁾

2. على

اختلف العلماء في (على) هل هي حرف أم اسم، فذهب ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة وابن معزوز إلى اسميتها ونسبوا ذلك إلى سيبويه⁽⁷⁹⁾. إذ ذكر أن (على) هو اسم ولا يكون إلا ظرفاً والذي يدل على ذلك قول بعض العرب: نَهَضَ من عليه.⁽⁸⁰⁾

وأشار علي بن محمد النحوي الهروي أن لـ (على) ثلاثة مواضع:

1. تكون حرفاً من حروف الجر، وذلك قولك: زيدٌ على الجبل بالجر.
2. وتكون فعلاً، نحو قولك: زيدٌ علا الجبل، بالنصب لأنها من علا يعلو.
3. وتكون اسماً: وذلك إذا دخل عليها شيء من حروف الجر كما في قول الشاعر:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلْ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا

وقال مزاحم العقيلي:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهُا تَصِلُ وَعَنْ فَيْضِ بَرِّزَاءَ مَجْهَلُ

فـ (على) في هذين البيتين اسم وذلك لدخول (من) عليها، وهي لا تدخل إلا على الاسم. وقوله "عدت من عليه" أي من عند فَرْجِها، يعني القطاة، وقال بعضهم أن معناه: من فوقه، أي من فوق الفرج فـ (على) ها هنا ظرف مكان بمعنى (عند) أو (فوق)⁽⁸¹⁾. وأتبعه في هذا الرأي ابن عصفور⁽⁸²⁾، والمالقي⁽⁸³⁾.

أما (على) عند أبي البقاء العكبري فهي حرف جر، وتكون اسماً بمعنى (فوق) مبنياً، ولم يذكر أنها قد تأتي فعلاً⁽⁸⁴⁾. وقد ذكر ابن يعيش رأي المبرد في (على) وهو أن (على) عنده تكون مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، لا أن الاسم هو الفعل والحرف ولكن يتفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ فإذا كانت حرفاً دلّت على معنى الاستعلاء نحو قولك: زيد على الفرس، فزيد هو المستعلي على الفرس وعلى أفادت هذا المعنى فيه وتكون (على) اسماً وذلك إذا دخل عليها حرف جر فتكون بمعنى فوق، والفرق بين (على) الاسمية والحرفية أنها إذا كانت حرفاً دلّت على معنى في غيرها وتوصل الثاني بالأول على جهة أن معنى الثاني أتصل بالأول برابط بينهما. من غير أن يكون له معنى في نفسه وهذا شرط حرف الإضافة. أما إذا كانت اسماً فإنها تدلّ على معنى في نفسها وهو معنى الظرفية. وأما إذا كانت فعلاً في تدلّ على حدث وزمان معين وتصرف نحو قولك: علا يعلو فهذا يدلّ على العلو في زمن ماضٍ أو غيره....⁽⁸⁵⁾

وقد ذكر ابن حني (على) الحرفية حينئذ على الاستعلاء فقال: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستقلة، تقول: قد سربنا عشرًا وبقيت علينا ليلتان، وقد حَفِطْتُ القرآنَ وَبَقِيْتُ عَلَيَّ مِنْهُ سورتان.... وكذلك يقال في الأعداء على الإنسان بذنوبه وَفِيحَ أفعاله، وإنما أَطْرَدْتُ (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفزع، فلما كانت هذه الأحوال كُلفاً وَمَشَاقُ تَحْفُضُ الإنسانَ وَتَضَعُهُ وَتَعْلُوهُ وَتَنْقَرُغُهُ حتى يَخْنَعُ لها ويخضع لما يتسذاه منها، كان ذلك من مواضع (على)، ألا تراهم يقولون هذا لك وهذا عَلَيَّكَ، فتستعمل فيما تؤثره و (على) فيما تكرهه)).⁽⁸⁶⁾

وهذا الرأي موجود في كتاب الخصائص إلا أن الملاحظ هو أن ابن منظور لم ينقل رأيه كاملاً وإنما نقل جزءاً منه.

3. رَبُّ

وهي أيضاً من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، فهي حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين. فقد ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنها حرف⁽⁸⁷⁾. وكذلك أيضاً ذكر ابن هشام أنها حرف خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته أي أنه برأيه هذا يؤيد رأي البصريين⁽⁸⁸⁾. وقد أشار المرادي أيضاً إلى أنها حرف ودليلهم على ذلك هو أنها لا تدلّ على معنى في نفسها بل في غيرها وكذلك أيضاً أنها لا يحسن فيها علامات الاسماء والأفعال.⁽⁸⁹⁾

وعند الكوفيين هي اسم، فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين ووافقهم ابن الطراوة إلى أن (رُب) اسم معموله لجوابها كـ (إذا) أو (حين) في الظروف، ولها صدر الكلام وتقدمت عندهم لاقضائها الجواب، وهي مبنية فيقال: رُب رجل أفضل من عمرو⁽⁹⁰⁾. كذلك ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها اسم مفقاس اسمية (رُب) على (كم) الاسمية، وقد بينا سابقاً أن كثيراً من العلماء ذكروا أن (كم) الخبرية معناها معنى (رُب)، ودليلهم على اسميتها أنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:

1. لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام أي أن حروف الجر لا يمكن أن يُبتدأ بها، وإنما تقع متوسطة لأنها أداة ربط بين الأسماء والأفعال.
 2. إنها لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.
 3. إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.
 4. لا يجوز اظهار الفعل الذي تتعلق به، وهذا على خلاف الحروف.
- والذي يؤكد أكثر بأنها ليست حرف هو دخولها الحذف فيقال في رُب، رُب بالتخفيف⁽⁹¹⁾، نحو قوله تعالى: **جِ ب ب ب** **ج**⁽⁹²⁾.

أما معناها فقد اختلفوا فيه أيضاً فذهب سيبويه⁽⁹³⁾، والمبرد⁽⁹⁴⁾، وابن السراج⁽⁹⁵⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁹⁶⁾ أنها للتقليل. إذ قال المبرد: ((ورُب معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكرراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه...))⁽⁹⁷⁾. وقد يكون معناها للتكثير، والتقليل بها نادر وهذا ما ذهب إليه ابن مالك⁽⁹⁸⁾، وأختاره ابن هشام أيضاً⁽⁹⁹⁾. أما أبو حيان الأندلسي فقد أشار إلى أنها حرف أثبات لم توضح لتقليل ولا لتكثير⁽¹⁰⁰⁾. وذهب المرادي إلى أن معناها التقليل والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وجاءت في مواضع أخرى ظاهرها التكثير لكنها محتملة لإرادة التقليل، لذلك فهي حرف تقليل لأن ذلك هو المطرد فيها⁽¹⁰¹⁾.

ورُب من الحروف التي لا تعمل إلا في النكرة، فهي اختصت بالنكرات فقط دون المعارف⁽¹⁰²⁾. ويشترط في النكرة أن تكون موصوفة وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي⁽¹⁰³⁾، فقال: ((إن مخفوض (رُب) يكون موصوفاً وغير موصوف والذي يظهر أنه لا بد أن يكون موصوفاً، لأن تقليل النظر لا بد أن يرجع إلى الوصف، فلا بد أن يكون موصوفاً، ومتى جاء غير موصوفٍ، فلا بد أن يكون في تقدير الصفة))⁽¹⁰⁴⁾.

وذهب ابن جني إلى أن (رُب) إذا دخلت على مضمرة (رُبُه رجلاً ورُبها امرأة) يلزم في ذلك التفسير إذ قال: ((ادخلوا رُب على المضمرة وهو على نهاية الاختصاص، وجاز دخولها على المعرفة في هذا الموضع، لمضارعتها النكرة بأنها أضمرة على غير تقدم ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة، نحو: رجلاً وامرأة، ولو كان هذا المضمرة كسائر المضمرة لما احتاجت إلى تفسيره))⁽¹⁰⁵⁾.

فابن جني وافق استاذة أبا علي الفارسي وابن سراج والمالقي الذين ذهبوا إلى أن رُب إذا دخلت على مضمرة يلزم في ذلك شريطة التفسير أي لا بد أن يكون الاسم الذي يذكره للتفسير بعد المضمرة منصوباً، وهذا الضمير نكرة وذلك لأنه يُفسر بنكرة أيضاً، وعند البصريين يلتزم هذا الضمير حالة واحدة وهي صورة المفرد المذكر وإن وليها المؤنث أو الأثنان أو الجماعة، أما الكوفيون حكوا التأنيث والجمع والتثنية فيها⁽¹⁰⁶⁾.

المبحث الرابع

الحروف ما فوق الثلاثية

1. إلا

اختلف العلماء اللغويين في العامل الذي ينصب المستثنى الذي يقع بعد أداة الاستثناء. فذكر سيبويه أن الاسم الواقع بعد إلا يكون على وجهين⁽¹⁰⁷⁾:

الأول: أن الاسم لا يتغير عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن (لا) عندما تلحق بالاسم لا تغيره عن الحال التي كان عليها، نحو قولك: لا مَرِحياً ولا سلاماً، وكذلك إلا، لكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى.

الثاني: أن يكون الاسم الذي بعد (إلا) خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً. ولسيبويه وجهان في المستثنى: في الوجه الأول: يُبين أن (إلا) عندما تدخل على الجملة لا تغير الاسم وإنما يبقى على حاله، وفي الوجه الثاني: يرى أن المستثنى ينصب بالكلام الذي قبل (إلا).

أما الفراء فقد بين أن (إلا) هي التي تنصب الاسم الواقع بعدها لكن بشرط إذا كان ما قبلها لا جدد فيه وأن (إلا) عنده مركبة من (أن) و (لا) ثم خففت إن وادغمت في لا، فإذا نصبوا كان ب إن وإذا رفعوا كان ب لا، أما إذا كان ما قبل (إلا) فيه جدد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها؛ معرفة كان أو نكرة، فأما المعرفة نحو قولك: ما ذهب الناس إلا زيدا. وأما النكرة نحو قولك: ما فيها أحد إلا غلامك، ولم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد (إلا) ما قبلها⁽¹⁰⁸⁾.

وذكر المبرد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (إلا) هي دليل عن الفعل المحذوف (لا أعني أو استثنى) وبدل منه، وليس بـ (إلا) عمل في المستثنى⁽¹⁰⁹⁾. فأداة الاستثناء عند المبرد تكون نائبة عن الفعل المحذوف. وقد اعترض على هذا الرأي ابن جني كما أورد رأيه ذلك ابن منظور حين قال: ((وهذا مردود عندنا لما في ذلك من تدافع الأمرين الإعمال الميقي حكم الفعل والإنصاف عنه إلى الحرف المختص به القول))⁽¹¹⁰⁾. فقد بين ابن جني أنه لا يجوز أن ننقل حكم الفعل إلى الحرف المختص به القول.

أما ابن السراج فقد شبه المستثنى بالمفعول وذلك إذا وقع المستثنى بعد كلام تام أي متكون من فعل وفاعل نحو قولنا: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام متكون من فعل فاعل، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام لكن من غير أداة الاستثناء فلا يكون زيداً إلا منصوباً. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا)، فالمستثنى هو بعض من المستثنى منه، فزيد هو بعض من القوم فكأنك قلت أستثني زيداً وأن كل ما أستثنيه بـ إلا بعد كلام موجب فهو منصوب.⁽¹¹¹⁾

وأشار أبو علي الفارسي إن الاستثناء لا يخلو من أن يكون الكلام موجب أو غير موجب فإذا كان موجباً نُصب المستثنى ومثال ذلك: جاء القوم إلا زيداً، فنصب المستثنى وذلك بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا، إما إذا كان غير موجب فيما يكون تام أو غير تام فمثال غير التام: ما جاءني إلا زيد فالمستثنى مرفوع؛ لأن الفعل مفرغ، فالعامل منه ما قبل إلا. وأما مثال التام: ما جاءني أحدٌ وهل جاءك رجلٌ فإن استثنيت في هذا رفعت الاسم الذي بعد إلا فقلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً فالمستثنى مرفوع؛ لأنك ابدلت الاسم الذي بعد (إلا) مما قبله فصار: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، بمنزلة ما جاءني إلا زيداً، والبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة البدل من المرفوع. ويجوز في هذا المستثنى وجه آخر وهو النصب؛ وذلك لأن الكلام قد تمَّ ها هنا في النفي، كما قد تمَّ في الإيجاب فقلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً⁽¹¹²⁾. ووافق الرماني ما ذهب إليه أبو علي الفارسي.⁽¹¹³⁾

مما تقدم يمكن القول إن عامل نصب المستثنى عند الكوفيين هو (إلا) المركبة من (إن) و (لا) فإذا نصبوا كان بـ إن وإذا رفعوا كان بـ لا. أمّا عامل نصب المستثنى عند البصريين هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا.⁽¹¹⁴⁾

2. كَأَنَّ

اختلف ائمة النحو في (كَأَنَّ) هل هي مركبة أو بسيطة، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها مركبة، إذ ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أنها (إن) ثم لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صار مع إن بمنزلة كلمة واحدة... وكذلك أيضاً ذكر سيبويه إن الكاف تجيء للتشبيه فتصبح مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد. ومن ذلك قولك: (كَأَنَّ) حيث أدخلت الكاف على أن للتشبيه⁽¹¹⁵⁾. وكذلك أيضاً ذهب الفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و (إن). فأصل الكلام عندهم: إن زيداً كالأسد، ثم قُدمت الكاف، وذلك اهتماماً بالتشبيه ففتحت (أَنَّ) وذلك لأن المكسور لا يدخل عليها حرف الجر⁽¹¹⁶⁾. ووافقهم في هذا الرأي ابن جني إذ ذكر ابن منظور رأيه في لسان العرب وذلك حين قال: ((كَأَنَّ زيداً عمرو، وإن سأل سائل فقال: ما وجه دخول الكاف ههنا وكيف أصل وضعها وترتيبها؟ فالجواب: أن أصل قولنا كان زيداً عمروً إنما إن زيداً كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح وهي متعلقة بمحذوف فكأنك قلت: إن زيداً كائن كعمرو، وإنهم أرادوا الأهتمام بالتشبيه الذي عليه عقودا الجملة، فأرلوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا على (إن) من قبلها وجب فتح همزة (إن)، لأن المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع بعد (إلا) أولاً وابتداءً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها، وهي متوسطة بحاله فيها، وهي متقدمة، وذلك قولهم: كَأَنَّ زيداً عمروً، إلا أنَّ الكاف الآن لما تقدمت بطلت أن تكون معلقة بفعل ولا بشيء في معنى الفعل، لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر (إن) المحذوفة، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال، وليست هنا زائدة لأن معنى التشبيه موجوداً فيها...))⁽¹¹⁷⁾

فكأن عند بعض البصريين والفراء إنها مركبة، وزعم البعض الآخر من البصريين أن مذهب التركيب فيه خطأ، ومن الأولى أن يكون حرفاً بسيطاً، وضع للتشبيه كالكاف⁽¹¹⁸⁾، ودعوى ابن هشام: الإجماع على تركيبها غير صحيحة⁽¹¹⁹⁾، والذي يؤكد هذا الكلام هو قوله: ((والمخلص عندي من الإشكال أن يُدعى أنها بسيطة))⁽¹²⁰⁾.

والذين ذهبوا إلى التركيب اختلفوا، فذكر ابن جني: أن الكاف لم تتعلق بشيء ومع هذا فهي جازة والدليل على ذلك هو فتحهم همزة أن بعدها⁽¹²¹⁾.

وذكر الزجاج أن الكاف الجارة في موضع رفع. فإذا قلت: "كأني أخوك" ففي هذا الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إياك موجودة. وذلك لأن (أَنَّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر⁽¹²²⁾.

وذهب المرادي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، وأن ما بعدها ليس مجرور بها، وذلك لأن التركيب جعل (أَنَّ) والكاف حرفاً واحداً⁽¹²³⁾.

أما المالقي فقد خالف بعض البصريين الذين ذهبوا إلى أن (كَأَنَّ) مركبة، وذهب إلى أنها بسيطة وليست مركبة وإن كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التوكيد⁽¹²⁴⁾.

وفي الدراسات الحديثة نجد الدكتور إبراهيم السامرائي يرجح مذهب التركيب ويتفق مع بعض البصريين الذين ذهبوا إلى أن (كَأَنَّ) مركبة من الكاف و (أَنَّ).⁽¹²⁵⁾

3. كَأَيِّن

معناها عند سيبويه معنى (رُبَّ)⁽¹²⁶⁾، أمّا عند الفراء معناها معنى (كم)⁽¹²⁷⁾، وذكر السيرافي أنه كثر استعمال النحويين من البصريين والكوفيين تفسيرها بـ كم ثم بيّن أن رأي سيبويه هو الأصح؛ لأن (الكاف) حرف دخله على ما بعده كدخول رُبَّ، وكم في نفسها اسم. وأنت تقول: كم لك ولا تقول كأني لك كما تقول رُبَّ لك⁽¹²⁸⁾.

وبَيَّن سيبويه أن أكثر العرب إنما يتكلموا بها مع (من)، نحو قوله تعالى: جُذُتْ تْ جُ (129)، أما يونس فإنه لا يشترط أن يكون مميزها مجروراً بـ من نحو قوله: كَأَيُّ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتَ (130). وأشار ابن عصفور أيضاً إلى أن مميزها غالباً ما يلزمه حرف الجر من (131).

واتفق الكثير من العلماء على أنها مركبة لكن اختلفوا في مسألة التركيب فذهب سيبويه إلى أن الكاف إنما تأتي للتشبيه فتصبح مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد (132). وذكر المبرد إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وأي، وعندما أدخلت (الكاف) على (أي) جعلت اسماً واحداً ثم حذفت الياء الأولى من أي، وجعل التنوين عوض من الياء المحذوفة (133). أما عند ابن جني فهي مركبة أيضاً. وذهب أيضاً إلى إنها مقلوبة أخرجت همزتها وأن الألف التي بعد الكاف هي منقلبة من ياء، وكأين أصلها عند ابن جني كائن إذ يقول: ((إن سأل سائل فقال ما تقول في كائن هذه وكيف حالها، وهل هي مركبة أم بسيطة؟ فالجواب: إنها مركبة، قال: والذي علقته عن أبي علي أن أصلها كائن كقوله تعالى: جُذُتْ تْ جُ، ثم إن العرب تصرفت في هذه الكلمة لكثرة استعمالها إياها، فقدمت الياء المشددة وأخرجت همزة كما فعلت ذلك في عدة مواضع نحو قَيْبِي وأشياء في قول الخليل أيضاً وغير ذلك، فصار التقدير: فيما بعد كَيْبِي ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفاً كما حذفوها في نحو: مَيْتٌ... فقالوا: مَيْتٌ...، فصار التقدير كَيْبِي، ثم أنهم قلبوا الياء ألفاً لئلا يفتح ما قبلها كما قلبوا في طَائِيٍّ وحَارِيٍّ في قول الخليل أيضاً، فصارت كائِنٌ)). (134)

أما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن (الكاف) قد تكون زائدة؛ لأنها لا تتعلق بشيء ولا تريد بها معنى التشبيه ومع ذلك فهي لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لاسيماً)، أما ابن خروف فقد أجاز أن تكون مركبة من (الكاف) التي هي اسم ومن (أين) اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفرداً بل مركباً مع كاف التشبيه (135). وذهب بعض النحويين إلى أنه يحتمل أن تكون بسيطة وليست مركبة (136).

وقد ذكر ابن فارس أنه سمع بعض أهل العربية تقول: ما أعلم كلمة يثبت فيها التنوين خطأ غير هذه أي كَأَيُّ (137). وذكر ابن مالك أنه منع من إضافة كَأَيُّ إلى مميزها؛ لأنها يلزم نزع تنوينها وهي مستحقة للحكاية؛ لأنها كما ذكرنا أنها مركبة من كاف التشبيه وأي، فكانت بمنزلة يزيد مسمى به، يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من اجزائها (138).

وقال بهاء الدين بن عقيل: ((وشد كَأَيُّ وذلك لأن قول الجمهور فيها أنها مركبة من كاف التشبيه وأي، فرسمهم لها بالنون، إثبات لصورة التنوين خطأ في المجرور، وهو خلاف ما قرره، فكان هذا شاذاً، قيل: ولثبوت تنوينها خطأ، وقف عليها بعض القراء من السبعة بالنون، ويجوز أن يكون الواقع منهم بالنون، اعتقد فيها ما اعتقد يونس، من أنها اسم فاعل من كان يكون، وعلى هذا أيضاً، لا شذوذ في كتبها بالنون)). (139)

الخاتمة

- 1 - خالف ابن جني العلماء الذين سبقوه ومنهم الفراء والمبرد والزجاج والأزهري والرماني في معنى (هل) التي وردت في الآية (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) إذ ذهب ابن جني إلى أنها باقية على ما بها من الاستفهام، أما الفراء والمبرد والأزهري والرماني فقد ذهبوا إلى أنها وردت بمعنى (قد).
- 2 - اعترض ابن جني على رأي المبرد في عد (إلا) هي دليل عن الفعل المحذوف.
- 3 - لم يكن ابن جني متعصباً في عرضه لمسائل اللغة فقد أرتضى رأي من خالفه في مذهبه وذلك حين وافق الفراء وهو من مدرسة الكوفة في عد (لكن) مركبة من (لكن) و(وأن).

الهوامش

- (1) ينظر: الصحاح (حرف): 1342/4، ومصطلح الحرف / د. محمد عامر (مجلة): 166.
- (2) ينظر: العين: 211/3، والمحيط في اللغة: 82/3
- (3) ينظر: المنجد في اللغة/ لابي الحسن الهنائي المشهور بكرام النمل: 178
- (4) ينظر: مقاييس اللغة: 42/2
- (5) ينظر: المصدر نفسه: 42/2
- (6) ينظر: لسان العرب (حرف): 41/9
- (7) الكتاب: 12/1
- (8) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 14/1
- (9) ينظر: الأصول في النحو: 38/1، والإيضاح في علل النحو: 44، والجنى الداني في حروف المعاني/ المرادي: 23-
- (10) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 45

- (11) ينظر: معاني الحروف/ لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني: 20-25، وشرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور: 490/1، 491
- (12) ينظر: المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي: 396
- (13) شرح جمل الزجاجي: 490/1
- (14) ينظر: المصدر نفسه : 490، 491/1
- (15) لسان العرب (كوف): 312/9، وسر صناعة الإعراب: 325/1، 326
- (16) ينظر: شرح التسهيل/ لابن مالك: 170/3
- (17) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 58
- (18) ينظر: مغني اللبيب في كتب الأعراب/ لابن هشام الأنصاري: 12/3
- (19) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 654/1
- (20) ينظر: العين: 351/3
- (21) ينظر: الجنى الداني: 341
- (22) ينظر: مغني اللبيب: 332/4
- (23) سورة الإنسان: 1
- (24) لسان العرب (هـل): 709/11
- (25) ينظر: معاني القرآن: 213/3
- (26) ينظر: المقتضب: 181/1
- (27) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 257/5
- (28) ينظر: تهذيب اللغة: 364/5
- (29) ينظر: معاني الحروف: 101
- (30) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للإمام أحمد بن عبد النور المالقي: 407
- (31) الجنى الداني: 345
- (32) ينظر: لسان العرب (هـل): 707/11
- (33) ينظر: معاني القرآن: 213/3
- (34) ينظر/ الكتاب: 156/2، والاصول في النحو: 315/1، والجنى الداني: 261
- (35) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 141/2
- (36) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 298/1، ومسائل خلافة في النحو/ لأبي البقاء العكبري: 147، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 265/4، والجنى الداني: 263، وهمع الهوامع : 501/2
- (37) سورة المؤمنون/ 93
- (38) الإنصاف في مسائل الخلاف: 298/1
- (39) الإنصاف في مسائل الخلاف: 300/1، وينظر : جهود الفراء اللغوية في معجم لسان العرب / رفل هادي مهديالقرّة غولي (رسالة ماجستير) : 96
- (40) ينظر: المصدر نفسه : 300 /1
- (41) لسان العرب (قصر): 99/5، وينظر: الخصائص: 55/2، 56
- (42) الحل في إصلاح الخلل من كتب الجمل/ لأبي محمد البطليوسي: 239
- (43) ينظر: شرح ملحّة الإعراب: 117
- (44) مغني اللبيب: 46/3
- (45) ينظر: همع الهوامع : 274 /2
- (46) ينظر: الإيضاح: 207، و رصف المباني: 319، 328، والجنى الداني: 304
- (47) ينظر: مغني اللبيب: 249-244/4
- (48) ينظر: المقتضب: 30/3، 31
- (49) مغني اللبيب: 244/4، 245
- (50) لسان العرب (منذ): 509/3، وينظر: الخصائص: 123/2
- (51) سر صناعة الإعراب: 198/2
- (52) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 383/2، و رصف المباني: 322
- (53) ينظر: الجنى الداني: 304، وحاشية الصبان: 344/2
- (54) رصف المباني: 322
- (55) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد (ت 584هـ)، ينظر : بغية الوعاة : 431/1
- (56) الجنى الداني: 305

- (57) ينظر : المصدر نفسه: 501
- (58) ينظر: لسان العرب (منذ): 511/3، والجنى الداني: 501
- (59) الأنصاف في مسائل الخلاف: 392/2
- (60) ينظر: الجنى الداني: 501
- (61) الإنصاف في مسائل الخلاف: 392/2
- (62) ينظر: الجنى الداني: 501
- (63) ينظر: المقتضب: 107/4، والأصول في النحو: 244/1
- (64) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن ابي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي: 766/2، والجنى الداني: 615
- (65) ينظر: رصف المباني: 276، وجهود الفراء اللغوية في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير): 105
- (66) ينظر: معاني القرآن: 456/1
- (67) مغني اللبيب: 3/ 455، وينظر : جهود الفراء اللغوية في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير): 105
- (68) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 209/1، وشرح المفصل: 79/8، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 766/2، ومغني اللبيب: 545/3
- (69) قراءة أبيينكعب، ينظر: معاني القرآن: 144/2، والمحتسيفيتيبيجو هشاو اذا لقراء اتوا لإيضاح معناها: 75/2، والجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 278/13
- (70) لسان العرب (لكن): 391 / 13.
- (71) الصاحبى في فقه اللغة العربية: 125.
- (72) فقه اللغة المقارن: 67.
- (73) ينظر: المصدر نفسه: 67، وجهود الفراء اللغوية في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير): 106.
- (74) الكتاب: 116/3
- (75) المقتضب: 150/1
- (76) ينظر: المنصف: 475
- (77) ينظر: شرح المفصل: 81/8
- (78) المصدر نفسه: 79/8
- (79) ينظر: مغني اللبيب: 370/2
- (80) ينظر: الكتاب: 231/4
- (81) ينظر: الازهية في علم الحروف/ علي بن محمد النحوي الهروي: 194-193
- (82) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 496/1
- (83) ينظر: رصف المباني: 371
- (84) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 359/1
- (85) ينظر: شرح المفصل: 37/8 - 39
- (86) لسان العرب (علا): 88/15، وينظر: الخصائص: 60/2
- (87) ينظر: الكتاب: 170/2، 420/1، والأصول في النحو: 316/1
- (88) ينظر: مغني اللبيب: 319/2
- (89) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 832/2، والجنى الداني: 438
- (90) ينظر: ارتشاف الضرب: 1737/4، والجنى الداني: 439
- (91) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 832/2، 833، ومسائل خلافية في النحو: 110
- (92) سورة الحجر/ 2
- (93) ينظر: الكتاب: 115/3
- (94) ينظر: المقتضب: 139/4، 140
- (95) ينظر: الأصول في النحو: 316/1
- (96) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 293، والإيضاح العضدي: 251
- (97) ينظر: المقتضب: 193/4، 140
- (98) ينظر: شرح التسهيل: 178/3
- (99) ينظر: مغني اللبيب: 320/2
- (100) ينظر: ارتشاف الضرب: 1738/4
- (101) ينظر: الجنى الداني: 440
- (102) ينظر: الكتاب: 427/1، 274/2، ومعاني الحروف: 121

- (103) ينظر: الإيضاح العضدي: 251
- (104) ينظر: الإيضاح العضدي: 252، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 685/2
- (105) لسان العرب (ربب): 409/1، وينظر: سر صناعة الإعراب: 321/1
- (106) ينظر: الأصول في النحو: 419/1، والمسائل البصريات: 694، ورفص المباني: 190، 191
- (107) ينظر: الكتاب: 310/2
- (108) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 261/1، ومعاني القرآن: 166/1
- (109) ينظر: المقتضب: 390/4
- (110) لسان العرب (إلا): 27/11، وينظر: الخصائص: 64/2
- (111) ينظر: الأصول في النحو: 281/1
- (112) ينظر: الإيضاح: 175
- (113) ينظر: معاني الحروف: 184، 185
- (114) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 261/1
- (115) ينظر: الكتاب: 151/3، و171/2
- (116) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 568
- (117) لسان العرب (أنن): 33/13، وينظر: سر صناعة الإعراب: 313/1
- (118) ينظر: ارتشاف الضرب: 1238/3
- (119) ينظر: مغني اللبيب: 72/3
- (120) المصدر نفسه: 74/3
- (121) ينظر: سر صناعة الإعراب: 314/1
- (122) ينظر: الجنى الداني: 569
- (123) ينظر: المصدر نفسه: 569
- (124) ينظر: رصف المباني: 210
- (125) ينظر: فقه اللغة المقارن: 66
- (126) ينظر: الكتاب: 171/2
- (127) ينظر: معاني القرآن: 228/2
- (128) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 496/2
- (129) سورة الحج/ 48، وسورة الطلاق/ 8
- (130) ينظر: الكتاب: 170/2
- (131) ينظر: المقرب: 313/1
- (132) ينظر: الكتاب: 171/2
- (133) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 496/2
- (134) لسان العرب (أيا): 58/14، وينظر: سر صناعة الإعراب: 316/1
- (135) ينظر: ارتشاف الضرب: 789/2
- (136) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 115/2، وهمع الهوامع: 503/2
- (137) ينظر: الصاحبي: 117
- (138) ينظر: شرح التسهيل: 422/2
- (139) المساعد على تسهيل الفوائد: 349/4

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1 - ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1/ 1418هـ- 1998م.
- 2 - الازهية في علم الحروف/ علي بن محمد النحوي الهَرَوِي (ت 415هـ)، تحقيق: عبد المعين المَلُوجِي، مجمع اللغة العربية - دمشق، (د.ط)/ 1413هـ- 1993م.
- 3 - الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السَّرَاج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3/ 1417هـ- 1996م.

- 4 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 557هـ)، مطبعة السعادة، ط4/ 1380هـ - 1961م.
- 5 - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك/ الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري (ت 761هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د. ط)، (د.ت).
- 6 - الإيضاح / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2/ 1416هـ - 1996م.
- 7 - الإيضاح العضدي/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط1/ 1389هـ - 1969م.
- 8 - الإيضاح في علل النحو/ أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط3/ 1399هـ - 1979م.
- 9 - البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي (ت 688هـ)، تحقيق: د. عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1/ 1407هـ - 1986م.
- 10 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، (د.ت).
- 11 - تهذيب اللغة/ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق: عبد عبد السلام هارون، محمد علي النجار، عبد الحلیم النجار، عبد الكريم العزباوي، عبد الله درويش، محمد عبد المنعم الخفاجي، محمد فرج العقدة، عبد السلام سرحان، عبد العظيم محمود، علي حسن هلال، محمد أبو الفضل إبراهيم، أحمد عبد العليم البردونى، يعقوب عبد النبي، إبراهيم الإبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ط)، (د.ت).
- 12 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/ 1427هـ - 2006م.
- 13 - الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1413هـ - 1992م.
- 14 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، (د.ت).
- 15 - الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 16 - الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- 17 - رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية - دمشق، (د. ط)، (د.ت).
- 18 - سر صناعة الإعراب / أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3/ 1433هـ - 2012م.

- 19 - شرح التسهيل/ إمام النُّحاة العَلَّامة محمد بن مالك الطَّائِي النحوي (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1/ 1410 هـ - 1990م.
- 20 - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1421 هـ - 2000م.
- 21 - شرح جمل الزجاجي/ لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، قَدِّم له ووضع هوامشه، فواز الشَّعَار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1/ 1419 هـ - 1998م.
- 22 - شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1/ 1429 هـ - 2008م.
- 23 - شرح المفصل/ للشيخ موقِّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، إدارة الطبعة المنيرية - مصر، (د.ط)، (د.ت).
- 24 - شرح مُلحة الإعراب/ للإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت 516هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، ط1/ 1412 هـ - 1991م.
- 25 - الصاحبى في فقه اللغة العَرَبِيَّة وَمَسَائِلِهَا وَسُنَنُ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا/ للإمام العَلَّامة أبي الحُسَيْن أحمد بن فارس بن زكريّا (ت 395هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1418 هـ - 1997م.
- 26 - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)/ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 392هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط3/ 1404 هـ - 1984م.
- 27 - العين/ أبو عبد الرحمن الخليل أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.ت).
- 28 - فقه اللغة المُقارن/ د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط3/ 1983م.
- 29 - الكتاب/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1408 هـ - 1998م.
- 30 - اللباب في علل البناء والإعراب/ لأبي اليقاء عبد الله بن الحسين الغُكْبَرِي (ت 616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط1/ 1416 هـ - 1995م.
- 31 - لسان العرب/ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت.
- 32 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1419 هـ - 1009م.
- 33 - المحيط في اللغة/ كافي الكفاة صاحب إسماعيل بن عبّاد (ت 385هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).
- 34 - المسائل البصريات/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر- القاهرة، ط1/ 1405 هـ - 1985م.

- 35 - مسائل خلافية في النحو/ لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الاداب- القاهرة، ط3/ 1428هـ - 2007م.
- 36 - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات/ أبو عل الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السينكاوي، مطبعة العاني- بغداد، (د.ط)، (د.ت).
- 37 - المساعد على تسهيل الفوائد/ للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ط1/ 1402هـ - 1982م.
- 38 - معاني الحروف/ الإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حُسُونَه الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1/ 1426هـ - 2005م.
- 39 - معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3/ 1403هـ - 1983م.
- 40 - معاني القرآن وإعرابه/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1408هـ - 1988م.
- 41 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب/ لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية- الكويت، ط1/ 1421هـ - 2000م.
- 42 - مقاييس اللغة/ للإمام العلامة أبي الحسين أحمد فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)/ 1399هـ - 1979م.
- 43 - المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (د.ط)/ 1415هـ - 1994م.
- 44 - المقرّب/ علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1/ 1392هـ - 1972م.
- 45 - المنجد في اللغة/ أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي، المعروف بكراع النمل (ت 310هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب- القاهرة، ط2/ 1988م.
- 46 - المنصف (شرح تصريف المازني)/ أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2/ 1435هـ - 2014م.
- 47 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1418هـ - 1998م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- 1 - جهود الفراء اللغوية في معجم لسان العرب/ رفل هادي مهدي القره غولي (رسالة ماجستير)، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 1433هـ - 2012م.

البحوث والدوريات:

- 1 - مصطلح الحرف/ د. محمد عامر (مجلة أهل البيت)، العدد الثالث.